

## الصراعات السياسية والعوائق المالية تمنع حل أزمة السجون هل من الممكن تأمين عيش لائق للسجناء في لبنان؟

العهد تعود إلى العام ١٩٤٩، ولا يأخذ بموجبات السياسة العقابية الحديثة، ولا يتصفّن منهجية واضحة لتوزيع السجناء في غرف السجن وأقسامه بحسب الخصوصيات الجرمية والشخصية لكل منهم». أما الوجه الآخر للمشكلة هي بأن «معظم مواد مرسوم تنظيم السجون لا تطبق في بسبب عدم توفر الإمكانيات البشرية والمادية والتنظيمية لدى وزارة الداخلية والبلديات».

وتوقف نشأة عند «مباني معظم السجون التي لا تتناسب والحد الأدنى من المعايير الدولية، ومعظمها موجود ضمن سرايا تضم مكاتب للأمن العام ودائرة النفوس والجمارك ومخافر الدرك وغيرها. ومعظمها موجود في الطوابق السفلية التي لا يدخلها النور أو الهواء الطبيعي بشكل مناسب، كما أن معظم تلك السجون ترتفع في أرجائها نسبة الرطوبة إلى درجات غير سوية».

ويوضع السجناء الموقوفون والحكومون مع بعضهم البعض بسبب الاكتظاظ، وفي بعض السجون لا أسرة، وإن وجدت الأسرة يسبق من مساحة غرف السجن ما يتقص من استيعابه العددي للسجناء. وفصل مثل وحدة التدخل في الشرطة الوطنية الفرنسية أموري دو اوتكولك، في أوضاع السجون الفرنسية التي تضم ٦٢٠٠٠ سجين و١١ موزعين على ١١٥ مركز اعتقال في تسع مناطق في فرنسا، مشيراً إلى وجود ١٣ سجناً مستقلاً مخصصة لتأهيل السجناء قبل انتهاء محكومياتهم وخروجهم إلى الحرية».

أما الدكتورة أليسار راضي من منظمة الصحة العالمية في بيروت فتوقفت عند «توصيات المنظمة الضرورية على سعيدة الصحة في السجون، معتبرة أن الحاجات طبية للمساكين هي فعلياً أكثر بمرات ثلاث من الخدمات المتوفرة».

جبهة خالدية

السهر على تطبيقها وتتضمن: مشروع قانون حول تنظيم مدة العقوبة، من أجل إدخال معايير بديلة في مجال الحجز وتنفيذ العقوبات، أو إنشاء مديرية عامة للسجون في وزارة العدل محل تلك الصدفة الفارغة المسماة إدارة السجون، ودعم مشروع قانون حول إنشاء مديرية عامة لحقوق الإنسان والحريات في وزارة العدل».

كما شرحت رئيسة قسم طب الأسنان الخاص بالأطفال والمجمعات في كلية طب الأسنان في جامعة القديس الدكتور ندى فرحات حيثيات «عملية اليوم السابع» وظروف نشأتها، وأهدافها، وإنجازاتها، مشيرة إلى «إمكانية تعاون نحو ١٥ ألف شخص في الجامعة (١٢ ألف طالب، ونحو ثلاثة آلاف أستاذ وموظف) في دعم هذا المشروع».

وعرضت رئيسة مشروع «سجون رومية» والمسؤولة عن التعليم والأبحاث في معهد إدارة الصحة والحماية الاجتماعية في الجامعة ميشال أسمر لجالات التدخل في السجون، وفق هذا المشروع وأشارت إلى «التعاون مع كل كليات الجامعة في هذا الإطار، ويتضمن ذلك معانيات صحية تقدمها كلية الصحة، ودورات صحية، وورشات في التنمية الاجتماعية التي تساهم في تحضير السجناء لخروجهم من السجن وعودتهم إلى الحرية، بالإضافة إلى تنظيم دورات تثقيفية حول حقوقهم تنفيذ دراسات لتحسين الوضع البيئي الذي يعيش فيه السجناء، وحول مستشفى شهر الباشق المخصص للسجناء».

أما المدير العام لمستشفى «أوتيل ديو» يوسف عتيق فلفت إلى «عدم وجود أي ملفات طبية، ولا أي معانيات مخصصة بنائها للمساكين» بدوره ركز الدكتور عمر نشابة في مداخلة حول «أفاق إصلاح السجون» على نظام السجون القائم حالياً في لبنان، معتبراً أن «أهداف عقوبة المنع من الحرية ليست واضحة لدى اللبنانيين ولدى المكلفين إدارة السجون وحراستها. ويعاني نظام السجون في لبنان قوانين قديمة

بعيدة جداً عن لبنان التجربة الفرنسية في إدارة السجون التي يرويها ممثل وحدة التدخل في الشرطة الوطنية الفرنسية أموري دو اوتكولك، بعيد جداً ما يذكره عن الفصل بين الموقوفين والحكومين، وعن تخصيص سجون للسجناء المصابين بأمراض خطيرة، وعن بناء سجون خاصة بإعادة التأهيل ينتقل إليها السجناء قبل عودته إلى الحرية.

كلام دو اوتكولك، الذي جاء في ندوة «سجون لبنان: هل من الممكن تحسين ظروف عيش السجناء؟» التي نظمتها «عملية اليوم السابع» التابعة لجامعة القديس يوسف بالتعاون مع نقابة المحامين في بيروت ومعهد الدراسات القضائية في بيت الحامين أسس، بدأ الأكثر جذبا بحضور راح يقارن بين نموذج فرنسي يتغنى ببرنامجه حول «إدارة أزمات السجون»، وبين آخر لبناني يفكر معظم مبادئ حقوق الإنسان ولقوانين محدثة تتناسب مع «العقاب الإصلاحية».

وانطلقت الندوة من عناوين أساسية تتعلق بالظروف الصحية الرديئة للسجون اللبنانية التي تضم ستة آلاف سجين، موزعين بين سجون رومية وسجون أخرى، وحضرها كل من وزير العدل إبراهيم نجار، ووزير الشؤون الاجتماعية سليم الصايغ، والدكتور عمر نشابة ممثلاً وزير الداخلية والبلديات زياد بارود، ووزيرة الدولة أمل عفيش، ورئيس مجلس شورى الدولة القاضي شكري صادر، ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي غالب غانم، ونقابة المحامين أمل حداد، ورئيس الجامعة البروفيسور رينيه شاموسي.

ولم تخف حداد «العوائق الإدارية والمالية التي تواجه حل مشكلة السجون، والتي تزداد صعوبة بسبب التشلل التشريعي والصراعات السياسية، مؤكدة على ضرورة إنهاء عملية إصلاح السجون بنجاح، إن كان على سعيدة سلطة الوصاية التي يجب أن تكون وزارة العدل، أو على سعيد مقر السجن الذي يجب أن يكون صحياً أكثر والى أرحاماً».

من جهته، اعتبر شاموسي أن «عالم السجون هو عالم خاص، لكن يجدر بنا ألا نستسلم في وجه العقوبات التي تواجهنا في إطار الانتقاج على القطاعات الأكثر صعوبة في المجتمع»، مشيراً إلى أن «عملية اليوم السابع تعتبر واجهة جامعنا الرمزية، وهي على وشك أن تصبح من العناصر الأساسية في عالمنا».

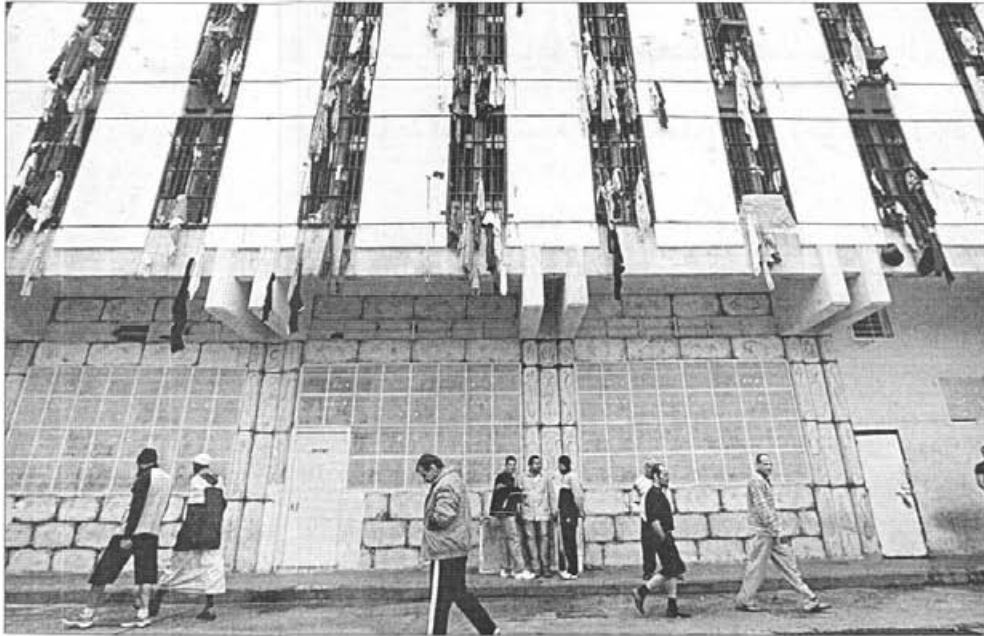
وذكر شاموسي أن «تأهيل طلبنا، يعني قبل كل شيء تأهيل مواطنين قادرين على الالتزام من أجل بلادهم».

وانطلق نشابة من أسئلة أساسية تُفضي إلى نقاشات أوسع منها «هل يعود الحكوم عليه بالسجن إلى الجريمة بعد إخلاء سبيله؟ أم يكتسب خلف القضبان حيل الإفلات من الضابطة العدلية من خلال معاشية «خبراء» الجريمة وشبكاتهما؟ أم يتحول الأمر إلى قضية حقوقية بسبب سوء ظروف الاحتجاز، أو بسبب تأخر إثبات ارتكاب الذنب أو عدمه؟»، معتبراً أن «المنع من الحرية هو العقوبة الأساسية التي يعتمد عليها النظام القضائي في لبنان، لذا يفترض تحديد نتائجها، ولا بد من تفقد السجون ودراسة ظروف الاعتقال وقياس مدى تأثير تلك الظروف في تصرف الحكوم عليه بعد خروجه إلى الحرية».

ورأى أنه «إذا تمخّنت خطة الدولة لإصلاح السجون من تحويلها إلى سجون لإصلاح السلوك الجنائي، فتصبح إنجازات الضابطة العدلية والقضاء إنجازات حقيقية يستحق لبنان من خلالها التباهي بنظامه العدلي الحديث»، مشيراً إلى أن «وزارة الداخلية والبلديات أطلقت مبادرات لتحسين الأوضاع المعيشية في السجون ويتم العمل على وضع إستراتيجية بناءً على نتائج مسح شامل للسجون الـ٢٤ التي تخضع لسلطة وزير الداخلية بحسب القانون»، موضحاً أنه «تعمل لجنة عليا مشتركة بين وزارتي الداخلية والعدل على تنفيذ الخطة الخمسية تمهيداً لإنتقال السجون من إدارة قوى الأمن الداخلي إلى إدارة متخصصة ضمن وزارة العدل».

بدوره، فتح نجار باب المطالب الواجب تنفيذه للانطلاق في تحسين أوضاع السجون من «بناء سجون جديدة وخصخصة المرافق التقنية، وتشجيع تطبيق قانون خفض مدة العقوبة وقانون تنظيم العقوبات، وابتكار بنى جديدة في وزارة العدل».

وتوقف نجار عند «المبادرات الثلاث التي أطلقت في هذا المجال ويجب



هكذا «يعيش» سجناء رومية

(٤٤م)